اعتبروا أن الأمر مرهون بإجراءات إضافية من المنتجين

مختصون: النفط سيصل لـ 70 دولارا لكن الحفاظ على السعر ليس سهلا

- ديبيش: فائض المخزونات وتخمة الإمدادات سيتقلصان تدريجيا مع مرور الوقت
- فاسولي: اللجنة الخماسية المعنية بمراقبة الاتفاق ستكون بمنزلة رمانة الميزان

حقل نفط روسي

يستهل سوق النفط الخام العام الجديد على خطوة تاريخية طال انتظارها حيث يبدأ تطبيق أول اتفاق لخفض الإنتاج بين 22 دولة من «أوبك» والمنتجين المستقلين بحجم 1.8 مليون برميل يوميا، حيث يتوقع المختصون أن يكون له انعكاسات إيجابية واسعة على استعادة التوازن السوقي بعد قرابة ثلاثة أعوام من تراجع الأسعار بسبب اختلال العلاقة بين العرض والطلب نتيجة تخمة المعروض وتفوقه على الطلب بنحو مليوني برميل يوميا.

واتفاق خفض الإنتاج الذي بدأت أولى بشائره أمس كان ميلادا صعبا وبعد مخاض عسير، سبقه على مدار العام المنصرم مفاوضات ومباحثات مكثفة بين منتجي النفط في العالم، تعثرت منها العديد من المحاولات قبل أن تظهر طاقة النور في أخر النفق وبالتحديد في اجتماع الجزائر في 28 (سبتمبر) الماضي حيث فاجأت «أوبك» السوق لأول مرة بالتوافق بين أعضائها على خفض إنتاج دول المنظمة مجتمعة إلى مستوى 32.5 مليون برميل يوميا.

وتوقع المختصون أن تكون بداية تفاعل السوق اليوم مع تطبيق خفض الإنتاج قوية كردة فعل أولى على هذا الاتفاق الذي وصفته أغلب المؤسسات المالية والاقتصادية في العالم بأنه تاريخي ومحوري وسيشكل ملامح جديدة لسوق النفط حول العالم.

وفي هذا الإطار، توقع لـ«الاقتصادية»، الدكتور فيليب ديبيش رئيس المبادرة الأوروبية للطاقة، أن يحصد النفط الخام خلال الأسبوع الجاري مكاسب سعرية جيدة وربما يسجل الخام قفزات مرتفعة في الأسعار بسبب بدء تطبيق اتفاق خفض إنتاج النفط الخام إضافة إلى الأجواء التفاؤلية المحيطة بالاقتصاد العالمي في العام الجديد.

وأشار ديبيش إلى أن فائض المخزونات وتخمة الإمدادات ستتقلص تدريجيا مع مرور الوقت وذلك في ضوء توقعات بتطبيق ناجح والتزام جيد لاتفاق خفض الإنتاج متوقعا أن يبلغ السوق حالة جيدة من التوازن بحلول منتصف العام الجاري وبالتزامن مع موعد إعادة تقييم اتفاقية خفض الإنتاج منوها إلى أن أغلب الظن أن الأسعار ستكون ما بين 65 و70 دولارا للبرميل.

من ناحيته، يقول لـ«الاقتصادية»، الدكتور آمبرجيو فاسولي مدير مركز دراسات الطاقة في مدينة لوزان السويسرية، أن اللجنة الخماسية المعنية بمراقبة اتفاق خفض الإنتاج تطلع بمهام جسام وستكون بمنزلة رمانة الميزان التي تضمن بلوغ الاتفاق مستويات النجاح المأمولة عبر تقييم أداء المنتجين ومدى التزامهم بالحصص المتوافق على تخفيضها وفق اتفاقي فيينا الأخيرين.

إلى ذلك، أوضح لـ«الاقتصادية»، ردولف هوبر الباحث والمختص في شؤون الطاقة، أن ما تم الاتفاق على خفضه من إنتاج النفط لا يمثل سوى 2 بالمئة من المعروض العالمي، وهو غير كاف لإنعاش الأسعار بشكل مستدام مشيرا إلى أن التوقعات تصب في أن الأسعار ستصل إلى مستوى 70 دولارا خلال شهور قليلة ولكن على الأرجح لن يكون من السهل الحفاظ عليها طويلا.

وأشار هوبر إلى أن الحفاظ على نمو الأسعار بشكل مستدام يتطلب تطوير الاتفاقية وتوسيع مستوى خفض الإنتاج الذي يبلغ – وفق الاتفاق الجديد – 1.2 مليون برميل يوميا إلا أنه ما زال يقل عن فائض المعروض العالمي والذي يبلغ مليوني برميل يوميا ولذا يجب أن يقدم المنتجون بعد ستة أشهر وبعد انتهاء مدة الاتفاقية على تجديدها وفق مستويات خفض إنتاج أكبر للوصول إلى حالة التوازن الكامل في السوق والقضاء على فائض الإمدادات والمخزونات.

189 قضية تهرب بلغت رسومها 698 مليونا

تلاعب في فواتير استيراد قيمتها 4.3 مليار ريال بالسعودية خلال 2016

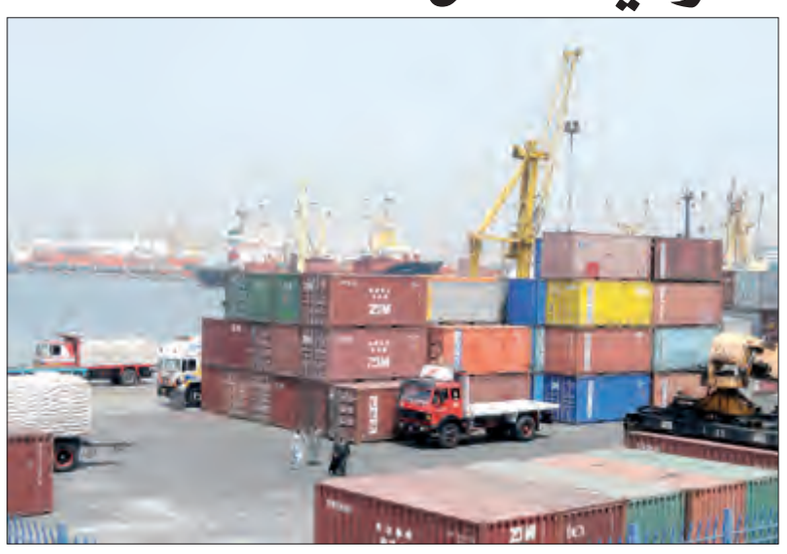

تلاعب في فواتير الاستيراد السعودية

كشفت مصلحة الجمارك hgsu،dm عن ارتفاع أعدد قضايا التهرب من دفع الرسوم الجمركية، من قبل الشركات والمؤسسات والمستثمرين الأفراد خلال عام 2016 إلى 189 قضية تهرب، بقيمة إجمالية بلغت 4.3 مليار ريال، تصل رسومها إلى 698 مليون ريال.

وأوضح لـ«الاقتصادية» عيسى العيسى؛ المتحدث الرسمي باسم المصلحة العامة للجمارك، أن قيمة الفواتير الجمركية المتلاعب بها لمصلحة مستوردين بنهاية الربع الرابع من عام 2016، بلغت نحو 4.3 مليار ريال، مسجلة ارتفاعا نسبته 354 بالمئة، ما يعادل 3.35 مليار ريال عن مستوياتها بنهاية في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي البالغة 948 مليون ريال، برسوم وصلت إلى 191 مليون ريال.

وأضاف أن نسبة أعداد قضايا التهرب من دفع الرسوم الجمركية ارتفعت بنهاية الربع الرابع من العام الميلادي الماضي إلى 62 بالمئة بما يعادل 72 قضية تهرب، فيما شهدت التسعة أشهر الأولى منه 117 قضية.

وأشار العيسى إلى أن 73 بالمئة من أعداد قضايا التهرب من دفع الرسوم الجمركية سجلت ضد المؤسسات والشركات بعدد 138 شركة ومؤسسة، في حين استحوذ المستثمرون من الأفراد على 27 بالمئة بعدد 50 مستثمرا متهربا من دفع الرسوم.

وكانت قد أكدت الجمارك لـ«الاقتصادية» في وقت سابق، ارتفاع عدد قضايا التهرب من دفع الرسوم الجمركية حسب القيمة الحقيقية للواردات، إلى 117 قضية ضد 108 مستوردين، منذ بداية 2016 حتى يوم الثامن من ديسمبر من العام نفسه. وأضافت الجمارك، أن قيمة فروقات الواردات التي حاول المستوردون التهرب من دفع رسومها بلغت قرابة 948 مليون ريال، برسوم جمركية تصل إلى نحو 191 مليون ريال في التسعة أشهر الأولى من 2016، مشيرا إلى أن قضايا التلاعب كانت في فواتير سلع مرسمة مثل الملابس، الأجهزة الكهربائية، والأثاث وغيرها.

وأشارت إلى أن إجمالي مضبوطات الغش التجاري والتقليد منذ بداية العام، بلغت نحو 47 مليون وحدة بقيمة تصل إلى 678 مليون ريال، منها 9.3 مليون وحدة مخالفة للمواصفات.

كما ضبطت الجمارك أصنافا بدون دلالة بعدد خمسة ملايين وحدة، إضافة إلى ضبطها أصنافا مقلدة لعلامة تجارية بعدد 1.3 مليون وحدة، كما بلغ عدد الأصناف التي تم ضبطها بشكل ومظهر سلع أصلية نحو 11 ألف وحدة، فيما جاءت الأصناف المزدوجة المنشأ نحو 329 ألف وحدة.

وأوضحت أن الجمارك تعمل على كشف تلك الممارسات من خلال قاعدة البيانات من خلال المقارنة بأسعار السلع المماثلة المستوردة ذات المنشأ المطابق وتطبيق نظام المخاطر واستهداف الإرساليات المحتمل التلاعب فيها.

63 مليار دولار مكاسب البورصات العربية في 2016

البورصات العربية حققت مكاسب في 2016

ارتفعت البورصات العربية بنحو جماعي في تداولات عام 2016، مدعومة بمكاسب أسواق النفط، لا سيما بعد اتفاق «أوبك» الأخير بشأن خفض الإنتاج.

وبلغت المكاسب السوقية لنحو 8 بورصات عربية ما قيمته 63.1 مليار دولار، كان للسعودية النصيب الأكبر منها بنحو 27.43 مليار دولار، ثم بورصة أبوظبي بنحو 10.5 مليارات دولار، ومصر بنحو 9.55 مليارات دولار، ودبي بـ8.04 مليارات دولار.

وبحسب المسح، جاءت بورصتا البحرين والكويت في ذيل القائمة بمكاسب قدرها 493.9 مليون دولار و327.65 مليون دولار على التوالي، بينما حققت بورصة الأردن لوحدها خسائر سوقية رغم ارتفاع مؤشراتها وبلغت الخسائر نحو 960 مليون دولار.

ومن حيث النسبة المئوية، جاءت بورصة مصر في مقدمة الأسواق الرابحة بمكاسب بلغت 76 بالمئة، وهي أكبر وتيرة مكاسب سنوية منذ عام 2005، لتبلغ 12344.89 نقطة محققة أعلى مستويها على الإطلاق وسط مكاسب قياسية للأسهم القيادية.

وفي الإمارات، ارتفع مؤشر بورصة دبي بنسبة 12 بالمئة إلى 3519.71 نقطة مع صعود أسهم العقارات يتصدرها «إعمار العقارية» بنسبة 25.3 بالمئة و«داماك» بنسبة 9.05 بالمئة و«أرابتك القابضة» بنسبة 4.08 بالمئة.

وزاد مؤشر بورصة العاصمة أبوظبي بنسبة 5.5 بالمئة إلى 4546.37 نقطة، مستفيدا من مكاسب أسهم «بنك أبوظبي الوطني» بنسبة 25.5 بالمئة و«اتصالات» بنسبة 16.77 بالمئة و«بنك أبوظبي التجاري» بنسبة 4.7 بالمئة و«بنك الخليج الأول» بنسبة 1.58 بالمئة.

وارتفعت بورصة مسقط بنحو 6.9 بالمئة إلى 5782.71 نقطة مع ارتفاع أسهم القطاع المالي بنسبة 18.4 بالمئة والصناعي بنسبة 9.39 بالمئة.

وصعدت بورصة السعودية، الأكبر في العالم العربي، مع ارتفاع مؤشرها الرئيسي «تأسي» بنسبة 4.3 بالمئة إلى 7210.43 نقطة مع ارتفاع السهمين القياديين «مصرف الراجحي» و«سابك للبتروكيماويات» بنحو 21 بالمئة و19.6 بالمئة على التوالي.

وتباين أداء مؤشرات الكويت الرئيسية الثلاثة، وارتفع المؤشر السعري بنسبة 2.37 بالمئة إلى 5748.09 نقطة، فيما هبط المؤشر الوزني بنسبة 1.61 بالمئة إلى 380.09 نقطة، ومؤشر «كويت 15»، للأسهم القيادية، بنسبة 15.4 بالمئة إلى 885.02 نقطة.

وزادت بورصة الأردن بنسبة 1.6 بالمئة إلى 2170.3 نقطة بفعل عمليات شرائية للمستثمرين غير الأردنيين بلغ صافيها نحو 194.3 مليون دينار (274.7 مليون دولار).

وارتفعت بورصة البحرين بنسبة 0.38 بالمئة إلى 1220.45 نقطة مع ارتفاع أسهم الاستثمار والبنوك التجارية بنحو 11.79 بالمئة و0.81 بالمئة على التوالي.

وحققت بورصة قطر ارتفاعا محدودا بلغت نسبته 0.07 بالمئة إلى 10436.76 نقطة مع ارتفاع أسهم قطاع الاتصالات بنسبة 22.26 بالمئة والتأمين بنسبة 9.96 بالمئة والنقل بنسبة 4.79 بالمئة والبنوك بنسبة 3.79 بالمئة والصناعة بنسبة 3.75 بالمئة.

فيما يلي أداء البورصات العربية في 2016: مصر: بنسبة 76 بالمئة إلى 12344.89 نقطة. دبي: بنسبة 12 بالمئة إلى 3530.88 نقطة. مسقط: بنسبة 6.9 بالمئة إلى 5782.71 نقطة. أبوظبي: بنسبة 5.5 بالمئة إلى 4546.37 نقطة. السعودية: بنسبة 4.3 بالمئة إلى 7210.43 نقطة. الكويت: بنسبة 2.37 بالمئة إلى 5748.09 نقطة. الأردن: بنسبة 1.59 بالمئة إلى 2170.29 نقطة. البحرين: بنسبة 0.38 بالمئة إلى 1220.45 نقطة. قطر: بنسبة 0.07 بالمئة إلى 10436.76 نقطة.

ارتفاع الريال أمام عملات 17 دولة يقلص قيمة تكلفة الواردات

الريال السعودي يرتفع امام العملات الاخرى

ارتفع سعر الريال السعودي أمام عملات 17 دولة تستورد منها السعودية، مقابل تراجعه أمام خمس عملات، واستقراره مقابل ثلاث عملات أخرى، وذلك وفقا لتحليل لوحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية» حول أداء الريال السعودي مقابل عملات 25 دولة تستحوذ على 84 بالمئة من إجمالي واردات المملكة.

واستحوذت الدول التي ارتفع الريال أمام عملاتها على نحو 52 بالمئة من إجمالي واردات السعودية، بينما شكلت الواردات العملات التي تراجع أمامها نحو 12 بالمئة، فيما مثلت الدول التي استقر الريال أمام عملاتها نحو 20 بالمئة من إجمالي الواردات.

وتوقع التحليل أن يؤثر هذا التغير في سعر صرف الريال في تكلفة الواردات السعودية، ولا سيما مع عكسية العلاقة بين سعر صرف الريال وتكلفة الواردات، فإذا ارتفع الأول تتراجع تكلفة الواردات، أما إذا تراجع سعر صرف الريال أمام عملات بعض الدول فسترتفع تكلفة واردات السعودية من تلك الدول.

وعند جمع الدول التي استقر سعر صرف الريال أمام عملاتها إضافة إلى تلك التي ارتفع الريال أمامها يتضح أن عددها يبلغ 20 دولة تشكل واردات السعودية منها نحو 72 بالمئة من إجمالي الواردات السنوية. وفيما يخص الفترة التي تم قياس أداء الريال أمام العملات فيها، فكانت خلال عام 2016، وفقا لأسعار تداولات يوم الجمعة الماضي الموافق 30 ديسمبر 2016، ومقارنتها بأدائها منذ بداية العام أو بنهاية العام الماضي 31 (ديسمبر) 2015. وبتفصيل عملات الدول التي ارتفع أمامها الريال أو التي تراجعت أمام الريال، فقد تصدرها الجنيه المصري، الذي تراجع أمام الريال بنسبة كبيرة بلغت 116 بالمئة، ليصل سعر صرفه بتداولات الجمعة نهاية عام 2016 نحو 4.835 جنيه مقابل 2.088 جنيه بنهاية 31 (ديسمبر) 2015. وتقدر نسبة واردات السعودية من مصر نحو 1.3 بالمئة من إجمالي الواردات السعودية بنحو ملياري ريال في الربع الواحد وسنويا نحو 8.8 مليار ريال. تلتها «الليرة التركية» حيث ارتفع الريال السعودي أمامها بنسبة 21.7 بالمئة ليصل سعر صرف الريال السعودي أمامها بتداولات نهاية عام 2016 إلى 0.941 ليرة مقابل 0.778 ليرة بنهاية تداولات العام الماضي.

تصاعد الخلاف حول الموازنة الليبية

تصاعدت الخلافات حول الموازنة الجديدة المقدمة من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية إلى المصرف المركزي الذي وافق عليها بقيمة 37.5 مليار دينار (نحو 26 مليار دولار)، وأكد أعضاء في مجلس النواب في طبرق (شرق) أن الموازنة غير قانونية وفق التشريعات المالية القائمة، في حين أكد المجلس الرئاسي أنها تمت وفق تفاهمات الاجتماعات الأخيرة بين مختلف الأطراف في روما ولندن وستساهم في حل الأزمات المعيشية للمواطنين.

وكان مصرف ليبيا المركزي في العاصمة طرابلس وصف في بيان صحافي، موازنة المجلس الرئاسي للعام الجاري بالترتيبات المالية.

وقال عضو مجلس النواب والمحلل المالي عبد السلام نصية، لـ«العربي الجديد» إن خطاب محافظ المصرف المركزي في طرابلس الصديق الكبير في 25 ديسمبر 2016 الموجه لرئيس المجلس الرئاسي حمل في طياته عبارات ومصطلحات مالية جديدة لا وجود لها بالقانون المالي الليبي أو التشريعات الأخرى.

وأشار إلى أن الخطاب تحدث عن الترتيبات المالية المؤقتة التي اتفق عليها في اجتماعات لندن وروما، قائلا: «هل هذه الترتيبات المؤقتة بديل عن الميزانية العامة للدولة، ومن له حق اعتماد هذه الترتيبات؟ وعلى أي قانون تم تبويبها؟».

ورأى نصية في ظل الانقسام السياسي ووجود حكومتين أو أكثر وصعوبة اعتماد الميزانية من مجلس النواب، أن الحل الأقرب لاستمرار صرف المرتبات والمواد الأساسية والخدمات الضرورية صرف اعتمادات شهرية من آخر ميزانية أقرّتها الجهة التشريعية على أن تقدم الموازنة العامة لمجلس النواب بصفة رسمية لاعتمادها.

وفي نفس السياق، قال مدير سوق المال الليبي السابق سليمان الشحومي، لـ«العربي الجديد» إن «الميزانية أصبح يطلق عليها ترتيبات مالية وذلك استنادا لفقرة في الاتفاق السياسي الذي لم ير النور حتى الآن».

وأوضح الشحومي أن الموازنة لم تشارك في إعدادها المؤسسات الحكومية، متسائلا: «كيف سيتم معالجة العجز المتراكم لسنوات سابقة، وماهي آليات تنفيذ الميزانية وسط هده التناقضات القانونية؟».

ومن جانبه، أعلن نائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، أحمد معيتيق، أن مصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، ووزارتي المالية والتخطيط، تمكنت من وضع كافة الترتيبات لخطة عمل، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وحل مشكلة تضخم العملة الليبية، وانعاش الوضع الاقتصادي والمالي.

وكتب معيتيق في صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» الخميس الماضي: «وصلنا لوضع آخر الترتيبات لخطة العمل، في رحلة طويلة من المشاورات، كان أطرافها، مصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، ووزارتا المالية والتخطيط، وذلك بهدف تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وسيكون للخطة دور مباشر في حل مشكلة تضخم العملة الليبية، وإنعاش الوضع الاقتصادي والمالي».

«هيونداي» تستهدف بيع 8.25 مليون سيارة خلال 2017

ذكرت تقارير إخبارية اليوم أن مجموعة «هيونداي» أكبر منتج سيارات في كوريا تستهدف بيع 8.25 مليون سيارة خلال العام الحالي بزيادة نسبتها 1.5 بالمئة عن المستهدف للعام الماضي وكان 8.13 مليون سيارة. وأشارت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء إلى أن المجموعة التي تضم شركتي «هيونداي موتور» و«كيا موتورز» لم تعلن أرقام مبيعات العام الماضي إلى أن التوقعات تشير إلى أنها لن تصل إلى الأرقام المستهدفة.

وكان جونج مونج مو رئيس المجموعة قد كشف عن المستهدف لمبيعات العام الجديد في رسالة إلى العمال حيث قال إن المجموعة تخطط للتأكيد على النمو المستقبلي من خلال التعامل مع التغييرات في الظروف الخارجية.

مضيفا إن الجهود لتوسيع المبيعات سوف تتضمن تحسين المنافسة لسياراتها الفاخرة والسيارات الصديقة للبيئة. وتعتزم شركتا هيونداي وكيا إنتاج أكثر من 10 طرز محسنة في هذا العام لمقابلة الذوق المتغير والطلب من المستهلكين العالميين، حيث تشمل السيارات الجديدة التي سيتم إطلاقها في هذا العام سيارة دفع رباعي واحدة في كل طراز.